بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (1) لسنة (2018م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 22 ربيع الثاني 1439 هجرية، الموافق 2018/1/9 ميلادية.

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد محمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف علي الجند — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة الحداد للتجارة

ضد

المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي - الحديدة في المناقصة رقم 2017/5م الخاصة بتوريد وتركيب وتشغيل مولدين كهربائيين قدرة KVA800 لحقل آبار مياه القطيع الممول بمنحة من منظمة اليونيسيف.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2017/8/25م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة الحديدة تضمنت انه لم يتم إرساء المناقصة عليها رغم ان عطاءها هو أقل العطاءات سعرا ومطابق للمواصفات. وطلبت من الهيئة إنصافها.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها بتاريخ 2017/8/28م تضمنت التوجيه بايقاف اجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات المناقصة خلال سبعة أيام عمل من تاريخ استلام مذكرة الهيئة.

وقد ردت الجهة بمذكرة بتاريخ 2017/10/2م تضمنت انه تم استبعاد عطاء مؤسسة الحداد للتجارة للاسباب التالية:

- لم يقدم طبلونات التحويل و التحكم بنظام ACB والذي يفتقد لاجهزة القياس للبيانات والقدرة الكهربائية للنظام.
- قدم نظام التحويل والتحكم نظام عادي وهذا غير مطابق لما هو مطلوب في المواصفات من حيث اجهزة القياس و متطلبات التشغيل و التحكم مفقودة.
- العرض غير مكتمل من النواحي الفنية.
- قدم مولدات نوع Perkins انجليزي وقدم دينمو نوع leroy Somer صناعة غير معروفة.
- عملية التجميع للمولدات الكهربائية كما هو موضح ان الشركة في صيدا لبنان شركة (جبيلي اخوان) مع ملاحظة ان للمؤسسة تجربة مريرة مع هذا النوع من المولدات حيث تم الحصول على دعم اثنين مولدات من مجموعه هايل سعيد انعم و تمت اجراءات الشراء بنظرهم و لكن خرج المولد الأول عن

الخدمة بعد عمل 510 ساعة نتج عن ذلك العجز في تغذية المدينة بالمياه نتيجة توقف المولد ثم تم اعادة التأهيل للدينمو التالف وهي من نفس النوعية المركبة على المولدات الموضحة في عطاء مؤسسة الحداد وهي من النوع leroy Somer التي لم يتم ايضاح بلد المنشأ لهذه النوعية في عطاء الجهة المذكورة، بعد التأهيل للدينمو من قبل المورد مرة اخرى احترقت بعد عمل 406 ساعات فقط وباجمالي ساعات التشغيل للمولد 916 ساعة اصبح خارج الخدمة وعليه بأن عملية التجميع للمولد مع الدينمو المقدم من مؤسسة الحداد اصبح خارج عن الموثوقية التي تحرص المؤسسة عليها بإيجاد مصدر لتوليد الطاقة بصورة مستمرة مالم سوف تصبح المدينة التي عدد سكانها يزيد عن 700 الف نسمة بدون خدمة المياه.

- اشارت مؤسسة الحداد في عطائها المالي ان صناعة المولد UKوالتجميع في الامارات العربية المتحدة بينما جاء في العطاء الفني عنوان الشركة المجمعة في صيدا لبنان و هذا تناقض واضح يشير الى الكثير من الشكوك وعدم المصداقية والمضمونية في جودة المواد التي تعتبرها المؤسسة من اهم المزايا للحصول على المولدات الكهربائية لتشغيل الابار بشكل مستمر ومضمون الاداء و الكفاءة التي تفتقدها الوثائق الفنية المقدمة من مؤسسة الحداد.
- اشار في عطائه المالي ان صناعة الونش الكهربائي صناعة صيني و لم يقدم أي مواصفات فنية أو كتلوجات لهذا الصنف.
- لا يوجد في العطاء الى ما يشير في وجود خدمات ما بعد البيع.
- لم يشير في العطاء الى تواجد معارض له لبيع قطع الغيار و توفيرها مقارنة بالعطاءات الاخرى التي قدمت لهذه المناقصة.
- لا يوجد ما يشير في العطاء المقدم بأن الجهة المذكورة قد قامت بتوريد و تركيب و تشغيل مولدات بحجم المولدات التي في المناقصة.
- لوحة التحكم اشير لها في كتلوج (الجبيلي اخوان) و المختومة من مؤسسة الحداد بان الموديل DSE 7320ماركة MAKE DEEP SEA بينما ما تم تقديمه في الوثائق الملحقة الموديل يختلف DSE 6110/20 وهذا ايضا احد التناقضات التي تؤثر على التنفيذ و تسمح بوجود ثغرة للتناقض.
- في المواصفات تم تحديد ان تتوفر القدرة بتوفير امكانية القياس بواسطة لوحة الكترونية وعن بعد لا يقل عن 30 مترا عن المولد الا ان هذه المتطلبات غير متوفرة في عطاء مؤسسة الحداد مع انها تعتبر ذات أهمية قصوى لمراقبة أداء النظام.

وقد تم إخطار صاحب العطاء الذي تم الإرساء عليه و أصحاب العطاءات التي تم استبعادها بتاريخ 2017/8/22م و للعلم فقد حضر ممثل منظمة اليونسيف جلسة فتح المضاريف ، بالاضافة الى تقديم تقرير التحليل الفني الى منظمة اليونسيف وقبل التخاطب مع اصحاب العطاءات وهذا بحسب طلب المنظمة.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الآتي:

❖ **الإجراءات التي تمت من قبل الجهة:**

- تم الإعلان عن المناقصة بتاريخ 23-2017/6/24م.
- تقدم لشراء وثيقة المناقصة ثمانية متناقصين.
- تقدم للمناقصة عدد خمسة متناقصين وتم فتح المظاريف في 2017/7/23م.

- بدات لجنة التحليل عملها في 2017/7/25م بموجب قرار من رئيس الجهة بتشكيل هذه اللجنة.
- في تقرير التحليل كان المتناقصين الخمسة مستجيبين لشروط الفحص الأولى .
- تم عمل تقييم فني للعطاءات ومن خلال التحليل الفني تم استبعاد عطاء مؤسسة الحداد و شركة سمارت بأور للاستيراد كون عطاءاتهم لم تكن مؤهلة فنيا (للاسباب الواردة أعلاه) وتأهل عطاء شركة الجوف و شركة تهامة و الاديمي للمقاولات.
- في التحليل المالي تم استبعاد شركة الجوف لانها قدمت عطاء أعلى من التكلفة التقديرية بما نسبته 17.58٪ و كذلك شركة تهامة لانها قدمت عطاء أعلى من التكلفة التقديرية بقيمة 65.14٪.
- أوصت لجنة التحليل و التقييم في تقريرها بإرساء المناقصة على الأديمي للمقاولات كون عطاءه مستجيبب فنيا و قدم أقل الأسعار المقيمة حيث قدم عطائة بقيمة 379,208 دولار.
- تم إرساء المناقصة على الاديمي للمقاولات بتاريخ 2017/8/22م بحسب قرار لجنة المناقصات في الجهة.
- في نفس التاريخ 2017/8/22م تم اخطار صاحب العطاء الفائز وبقية المتناقصين بقرار لجنة المناقصات بارساء المناقصة على مكتب الاديمي للمقاولات.

❖ **ملاحظات المكتب الفني:**

1. لم يتم ذكر معايير التقييم الفني في وثيقة المناقصة وإنما ورد في إعلان المناقصة تقديم وثائق الفحص الأولي وهي الضمان والبطاقة الضريبية و الزكوية والتأمينية و السجل التجاري وضريبة المبيعات ومزاولة المهنة وجميع الشهادات لابد أن تكون سارية المفعول، بالإضافة الى تقديم كاتلوجات و تقديم المواصفات الفنية متكاملة و بلد المنشأ.
2. الشاكية قدمت شهادة تصنيف من الدرجة الثانية ب في مجال أعمال الطرق ، بالإضافة الى صور عقود لتنفيذ أعمال طرق وقدمت كشف بـ 27 مشروع نفذتها لكهرباء الريف دون ارفاق صور عقود التنفيذ بالإضافة الى كشف بعدد 63 مشروع تم تنفيذها لوزارة الكهرباء.
3. مكتب الاديمي للمقاولات لم يرفق في عطائه سوى كاتلوجات ووثائق الفحص الأولي الا ان السجل التجاري و البطاقة الزكوية منتهية ولم يرفق رخصة مزاولة المهنة ولم يقدم أي صور لعقود تنفيذ أو شهادات تثبت خبرته واهليته لتنفيذ أعمال هذه المناقصة.
4. تم اعتبار كل العطاءات مستجيبة للفحص الأولي رغم ان الوثائق المقدمة من المتناقصن اما منتهية أو غير مرفقة مع العلم ان هذا سيكون سبب للاستبعاد بحسب الشرط المذكور في الإعلان.
5. لم يتم عمل جداول خاصة أو حتى خانات لتوضيح الانحرافات السعرية.
6. نظرا لخصوصية المواصفات والتي تتطلب الاستعانة بإستشاري ذو خبرة في مجال الكهرباء فقد تم الاستعانة بالدكتور / أحمد عبدالوهاب العرشي دكتور في جامعة صنعاء والذي قام بالإطلاع على العرض المقدم من الشاكية و ايضا مبررات الاستبعاد التي أوردتها الجهة و قد كان تقرير الإستشاري على النحو التالي :

✓ بعد الاطلاع على وثيقة المناقصة المذكوره والعرض المقدم من مؤسسة الحداد وكذلك الوثائق والكتلوجات المرفقة بالعرض ومن خلال المراجعة اتضح الاتي :

✓ العرض الفني المقدم من مؤسسة الحداد غير مكتمل ولم ترد فيه تفاصيل فنية كافية عن البنود المحددة في وثيقة المناقصة.

✓ لم يلتزم المورد بتعبئة المواصفات في الجزء المخصص لها في وثيقة المناقصة.

- ✓ لا تشير الكتلوجات المقدمة الى التزام مؤسسة الحداد بالمواصفات الفنية مدرجة بتفصيل و بوضوح في وثائق المناقصة.
- ✓ لا يوجد في الوثائق التي تم مراجعتها ما يفيد ان المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة الحديدة طلبت أي توضيحات إضافية عن العرض المقدم من مؤسسة الحداد.

وعليه يعتبر العرض المقدم من مؤسسة الحداد غير مطابق للمواصفات الفنية المطلوبة و المحددة بوضوح كافي في وثيقة المناقصة.

وقد خلص المكتب الفني في نهاية تقريره الى أنه وبعد الاطلاع على مأورد أعلاه و استنادا الى التقرير المقدم من الاستشاري فإنه يرى ان ترفض الشكوى ويتم مخاطبة الجهة بالملاحظات الواردة اعلاه لتلافيها في المناقصات القادمة.

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان العطاء المقدم من الشاكية غير مكتمل من الناحية الفنية والكتالوجات المقدمة من الشاكية غير ملتزمة بالمواصفات، إلى غير ذلك مما هو مذكور في تقرير المكتب الفني المدون أنفا، فأن استبعاد عطاء الشاكية يعد إجراء سليما ومطابقا للقانون، الأمر الذي يتعين منه رفض الشكوى.

ولذلك،

وإستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1. رفض الشكوى.
2. مخاطبة الجهة بإستكمال الأجراءات وتنبيهها إلى تلافي الملاحظات الواردة في التقرير مستقبلا.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 22 ربيع الثاني 1439 هجرية،
الموافق 2018/1/9 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات